وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

حاضنات الاعمال ودورها في المشاريع الصغيرة في العراق

بحث تتقدم به الطالبة :سارة حاكم زغير إلى كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

بأشراف : أ. شذى سالم

بسم الله الرحمن الرحيم

((لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي))

صدق الله العضيم

سورة البقرة /الاية ٢٥٦

الاهداء

إلى من علمني ان شمس الحقيقة بازغة مهما طال الطريق

.....زوجي

إلى النور الذي أضاءه حياتي

.....أبنتي نور الزهراء

إلى الذين تحملوا العناء لكي نتعلم

.....أساتذتي

شكر وتقدير

الحمد لله وحده لا أشرك في حمده أحد على نعمة التيسير لاتمام الدرس والتحصيل.

اتقدم بالشكر والامتنان الى أستاذتي المشرفة على بحثي الست شذى سالم أقدم لها شكرا وعرفانا لمساعدتها لي في اتمام بحثي المتواضع .

كما أقدم جزيل شكري وامتناني الى اساتذتي الذين تتلمذت عللى ايديهم وإلى جميع زملائي الذين قضيت معهم اجمل ايام حياتي في مرحلتي الدراسية ،كما يسعني ان اشكر كل من مد لي يد العون في اتمام بحثي المتواضع.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية	٢
الاهداء	٣
شكر وتقدير	٤
المحتويات	٥
المقدمة	٦-٧
أهمية البحث / مشكلة البحث / فرضية البحث /أهداف البحث	٨
المبحث الاول (التطور التاريخي لحاضنات الاعمال)	٩- ١٦
المبحث الثاني (فرصة اقامة حاضنات الاعمال لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق	١٧- ٢٩
المصادر	٣٠- ٣١

المقدمة

بعد قطاع الصناعات الصغيرة أحد نشاطات الحيوية والمهمة في الأقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء . ولكن يواجه مشاكل متعددة منها ما يتعلق بضعف المكانيات الماديه وصعوبة الحصول على التمويل . والأخر يتعلق بتخلف الفن الأنتاجي المستخدم في هذا النوع من الصناعات وفي الأقتصاد العلمي الجديد الذي يشهد تحرير الأسواق . أخذت الصناعات الصغيره تواجه مشاكل جديده تتعلق بكثافة المعرفه المستخدمه في الأنتاج مثل هندسة عمليات الأنتاج ومراقبة الجوده . والطرق الحديثه الأدارة . وأصبحت المؤسسات لا تتنافس على أساس أسعار فقط بل أيضاً على أساس قدرتها على أبتكار وقد بدأت حاضنات الأعمال تثير أهتمام خاص الى البلدان الناميه والمتقدمه لأنها توفر مزايا مهمة للصناعات الصغيرة فمن خلالها تستطيع الصناعات الصغيرة اكتساب الخبرات والمهارات الرفيعة المستوى كما تستطيع الحصول على الخدمات التسوقية المشتركة ،فضلا عن تسهيل الوصول الى مركز التمويل المختلفة وتشير التجارب العالمية الى ان تحقيق مثل هذه الاهداف من خلال سياسات واجراءات فردية كان مصيرها الخفاق والذلك يجب البحث عن اليات جديدة لحل هذه المشاكل ،وقد وجدت هذه الصناعات ضالتها في الانظمام الى حاضنات الاعمال التي تقوم بمزج الطاقات الموجوده الى كل الاطراف المعنية ،ومنها الادارات الحكومية والمشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق المساهمة إيجابية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دعم قطاع الصناعات الصغيرة.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث في سياق التوجهات الحديثة التي تمهد الطريق للانشطة المستقبلية الرامية الى ايجاد أنماط جديدة تربط بين مؤسسات البحث والتطور بين الصناعات الصغيرة من خلال حاضنات الاعمال أضافة الى البحث عن اليات جديدة لمعالجة المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في ضوء الدور المحمول عليها لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

تعاني الصناعات الصغيره وكما اظهرت التجارب الدوليه من أن نسبه كبيره منها تعرض للفشل في السنوات الأولى لأنشائها . مما يؤثر سلباً في مستوى استخدام والتنويع الأقتصادي .

فرضية البحث :

تشكيل الية حاضنات الأعمال مجال سانداً لتعزيز مسيرة الصناعات الصغيره ولاسيما في عالم الأقتصادي باتت المعرفة تمثل أحد سماته .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى مايأتي .

١ـ بيان أهمية قطاع الصناعات الصغيره ولاسيما في الأقتصاد الوطني .

٢ـ إلقاء الضوء على الية حاضنات الأعمال ، والتعرف بتفاصيل عملها وسبل نجاحها .

المبحث الاول

التطور التاريخي لحاضنات الاعمال

١ـ نشأة حاضنات الاعمال

يرجح تاريخ حاضنات الاعمال الى اول مشروع تمت اقامته في مركز التصنع المعرفه بأسم (Batavia) في ولاية نيوريوك بالولايات المتحدة الامريكيةوذلك عام ١٩٥٩م عندما قامت عائلة مقر شركتها التي توقفت عن العمل الى مركز الاعمال يتم تاجير وحداته للافراد الراغبين باقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ،ولاقت هذه فكرة نجاح كبيرة خاصة وان هذا المبنى كان يقع في منطقة اعمال وقريب من عدد من البنوك ومناطق التسوق والمطاعم وتحولت هذه فكرة فيما بعد الى مايعرف بالحاضنة ،لكن هذه المحاولة لأقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بدايات الثمانينات من القرن الماضي وتحديداً عام ١٩٨٤ عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية واقامت عدد من الحاضنات اذ في ذالك العام لم يكن يعمل في الولايات التحدة سوى(٢٠) حاضنة فقط وارتفع عددها بشكل كبير خاصة عند قيام الجمعية المركبة لحاضنات الاعمال (NBIA) في عام ١٩٨٥ بواسطة بعض الرجال لصناعة الامريكية وهي مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات وفي نهاية عام ١٩٩٧ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية الى حوالي (٥٥٠)حاضنة وذالك من خلال معدل اقامة بلغ حوالي حاضنة في اسبوع منذ نهاية عام ١٩٨٦ والمخطط (ج) يوضح التطور التاريخي لحاضنات الاعمال للمدة ١٩٩٠ـ ٢٠٠٠ [١].

---

١) NBIA: national business in cubation association

* NBIA : technology business in cubator performance and practices U.S.A 2003,pu

منطقة صناعية	وكالة	ادارة مناطق المعمل

1970

معامل علمية	نموذج مبدئي الحاضنة	مركز الاعمال

بداية الثمانينات ١٩٨٠

حاضنات متعددة العمليات

حاضنات متخصصة

حاضنات دافعة	حاضنات مفتوحة	حاضنات تكنولوجية

اواسط التسعينات ١٩٩٠[٢]

حاضنات الانترنيت	حاضنات اقتصادية حديثة

٢- مفهوم حاضنات الأعمال :

[٢]) امل سلمان حسن الدليمي، حاضنات الاعمال تكنولوجيا (تجارب مختارة) مقدمة الى جامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٠٣م،ص ١٢.

عند أستطلاع ما هي حاضنات الأعمال ومعرفه مفهومها وحدودها وجد تباين واضح بين الأراء . لكن هذا التباين لم يصل الى حد تقاطع . ولعل المداخل التي تم تباينها من قبل الباحثين نظراً والتطبيقات المتباينة من دوله الى أخرى كانت من أسباب ذلك . فالبعض يعدها معهداً لأعداد الشركات ، وهي منظمة عمل متكامله يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية والتطبيقية بمشاركة عدد من الجهات سواء المحوله او المانحه للمواقع والمختبرات والمسئوله عن انشاء الحاضنه وتشغيلها . كما توصف بأنها اليه مشابهاً الحاضنات الطبية أذ يتم وضع المواليد غير مكتملين النمو في الحاضنة لتوفير الضروف المناسبة جداً لنموهم لحين تجاوز مرحلة الخطر ، ويتم الأنتساب او أشغال الحاضنة بمجموعة من الراغبين في بدأ مشروعات خاصة بهم خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات . في حين يعدها البعض حزمه متكاملة من الحزمات والتسهيلات والأليات المسانده للأستشاريه التي يتم توفيرها خلال فترات زمنيه حتى يتم تأهيل المنشأ ذات العلاقات لبدء القيام بالأنتاج والعمل الفعلي [٣].

٣ـ أهداف حاضنات الأعمال

لحاضنات الأعمال العديد من الأهداف :

١ـ تقديم خدماتها المشروعات التي هي داخل وخارج الحاضنة إضافة الى التنمية العمل الحر على ادارة المشروع .

٢ـ تحقيق معدلات النمو العالمية للمشروع بالخدمات التي تقدمها الحاضنة ورعاية المشروعات الجديده .

٣ـ تحقيق التنمية الأقتصادية في الأقليم والمناطق والمدن التي تعاني الكساد .

---

[٣]) د.ميسر ابراهيم احمد الجبوري ومعن وعد الله المعاضدي ،الادوار الاستيراتيجية المرتقبة لحاضنات الاعمال ،نموذج مقترح لحاضنة جغرافية ،جامعة الموصل ،ص ٥-٦.

٤ـ دعم وترويج أنشطة التصدير وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدولي وخلق فرص عمل دائمه

٥ـ مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الأدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مراحل التأسيس .

٦ـ تسهيل الحصول على مختلف أنواع التمويل والتسهيلات الأئتمانية أضافة لربط الحاضنات بشبكة الحاضنات العالمية لتبادل الخبرات[٤] .

٤ـ أهمية حاضنات الاعمال

لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة حيث تساهم في التنمية الأقتصادية والأجتماعية عن طريق ايجاد المناخ وظروف الأعمال المناسبة والعرض تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنوعها خاصة التكنولوجيا الصناعية . وتوفير أمكانيات تطوير النمو . بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والأستثماري وربط المشاريع في السوق . ويمكن أيجاد تلك الأهمية بما يلي

١ـ تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والأبتكارات والأيداعات وتحويلها الى مشروعات منتجة

٢ـ أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل .

٣ـ توفير المناخ المناسب والأمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة .

٤ـ تعمل على أقامة ودعم المشروعات الأنتاجية او الجدمية والمتوسطة .

٥ـ تقدم المشورة العلمية ودراسة الجدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة .

٦ـ تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الأنتاجية وحركة السوق ومتطلباته .

٧ـ تؤهل جيل من أصحاب الأعمال لتأسيس الأعمال الجادة وذات مردود مما يساهم في التنمية .

٨ـ تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

---

[٤]) عبد الله سعيد الهاجري ،دور الحاضنات الاعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت ،ص٦-٧.

٩ـ تفتح المجال أمام الأستثمار في مجالات ذات جدوى للأقتصاد الوطني[٥].

٥ـ مراحل تطور حاضنات الأعمال

أن حاضنات الأعمال تعتبر كائي مشروع يتم التفكير فيه سواء من الناحية الفكرية مروراً في بدأ دراسة الجدوى الأقتصادية وأنتهاءً بتسجيل المشروع . وبشكل عام فأن أي حاضنة أعمال على مستوى العالمي تمر بثلاث مراحل :

١ـ المرحلة الاولى التأسيس والبناء .

٢ـ المرحلة الثانية التطوير .

٣ـ المرحلة الثالثة الناضجة .

وفيما يلي شرح موجز لكل مرحلة من هذه المراحل :

١ـ مرحلة التأسيس والبناء : في بداية الأمر تقدم الحاضنة بتحديد الهدف وألية الأعمال لديها ومن ثم دراسة الجدوى الأقتصادية . وتحديد طاقم التأسيس وأعطاء المنشأة وتقدير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين [٦].

٢ـ **مرحلة التطوير** : وهنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدره على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل وهذا لا يغني عن الستمرار تقيمها لأعمال من أجل تطوير نفسها وتقيم أداءها ومدى تأثيرها على بيئتها كل ذلك من أجل الوصول الى مرحلة النضج .

---

[٥]) عبد الله سعيد الهاجري ،المصدر نفسه ،ص٧.

[٦]) منى رضوان النخالة ،واقع حاضنات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة ،منعقد في الجامعة الاسلامية في الفترة مابين ٢٤-٢٥ ابريل ٢٠/٢ ، ص ٢١.

٣ـ مرحلة الحاضنة الناضجة : الهدف العام للحاضنة هو الوصول الى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الأعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم الخدمات متكاملة سواء كانت مالية فنية أدارية . قانونية بشكل دائم بحيث يمكن قياس تأثيرها على الأقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطوير هذا الأقتصاد والتنمية .

نلاحظ : أن معظم الحاضنات تقف في المرحلة الثانية ولا يوجد لدينا حاضنات لديها أكتفاء ذاتي وتعتمد على نفسها في توفير ما تحتاجة اليه وحتى على مستوى التمويل وتبقى دائماً بحاجه الى الدعم الخارجي والحكومي [٧].

٦ـ أنواع حاضنات الأعمال

هناك العديد من التصنعات المختلفة لحاضنات الأعمال وذلك حسب الهدف أنشئت من أجله الحاضنة

١ـ الأقليمية : تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها . وتعمل على أستخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات وأستثمار الطاقة الشبابية العاطلة في هذه المنطقة وخدمة أقليمية معينة او شريحة من المجتمع مثل المرأة .

٢ـ **الدولية** : تروج هذه الحاضنة الى أستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكده على الجودة عالية والتحديد الى الخارج .

٣ـ **الصناعية** : وهي التي تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد أحتياجات هذه المنطقة من الصناعات الغذائية والخدمات المسندة حيث يتم تبادل المنافع الكل من المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة الحاضنة مع التركيز على المعرفة والدعم التقني من المصانع الكبيرة .

---

[٧]) منى رضوان النخاله ،الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة في الفترة من ٢٤- ٢٥ ابريل ٢٠١٢.

٤ـ **حاضنة القطاع المحدد** : تهدف هذه الحاضنة الى خدمة قطاع محدد مثل برمجيات او الصناعات الهندسية على سبيل المثال وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه .

٥ـ **حاضنة التقنية** : وتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى تقنية متقدم مع أستثمار تصميمات متقدمة لمنتجات عديده غير تقليدية مع أمتلاك المعدات والأجهزة المتقدمة .

٦ـ **حاضنة البحثية** : عاده ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعتي او مركز أبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس بالأظافة للأستفاده من الورش والمعامل المتوفرة بالجامعة .

٧ـ **حاضنة الأفتراضية** : هي حاضنة وبدون جدران حيث يتم تقديم خدمات الحاضنة المعتادة بأستثناء أحتضانها بالعقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة وتعد مركز التنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية والصناعية مثالاً جيداً للحاضنة الأفتراضية.

٨ـ **حاضنة الأنترنيت** : تعرف من حيث المبدأ أنها مؤسسة تساعد شركات الأنترنيت والبرمجيات الناشئة على النموحتى وصول الى مرحلة النضج وتشير الأحصائيات أن عدد مستخدمين الأنترنيت في العالم سوف يصل الى نحو (٢٥٨) مليون مستخدم في نهاية عام (٢٠٠٣) بحيث تصبح نسبة الافراد الذين يتاح لهم الدخول الأنترنيت (١٥%) من سكان العالم في حين أن المستفدين من الأنترنيت في الوطن العربي يتوقع أن يصل بنهاية عام (٢٠٠٢) الى (١٢) مليون مستخدم وتشير الأحصائيات أيصاً أن عدد المستخدمين في البلاد العربية سوف يتجاوز (٤٠) مليون بحلول عام (٢٠٠٥م) ونتيجة هذه التزييد الملحوظ تتم عبرالأنترنيت وبالتالي سوف تزداد الحاجة الى حاضنات أكثر تطوراً التلبية أحتياجات الأعداد المتزيدة من المستخدمين[٨] .

[٨]) نبيل محمد سالبي ،واقع ومشكلات المنشاة الصغيرة والمتوسطة ،ص٥-٦.

المبحث الثاني

فرصة أقامة حاضنات الأعمال لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق

١ـ واقع الصناعات في العراق :

تميز الأقتصاد العراقي بالشمولية والمركزية شديدة بأتخاذ القرارات الأقتصادية في العقود الخبرة من القرن العشرين . وقد سميت الحكومات المتعاقبة بسياسات التمويل وتجهت غالباً نحو التصنيع السريع بهدف أحلال الواردات وتحقيق التنمية الأقتصادية الأجتماعية شاملة ، غير أن الزمات والحروب المتلاحقة التي مره بها العراق ولاسيما الحرب الأيرانية والحصار الأقتصادي أدت الى أستنزاف الموارد المالية وتدمير البنى التحتية وقد تراجع النشاط الأقتصادي في قطاعات الأقتصادية المختلفة وتفاقمت أزمة البطالة . وتدهورت دخول أفراد الى حدود متدنية تتجة التضخم الجامع ولاسيما في التسعينات من القرن الماضي .

اما بخصوص الصناعات الصغيرة فلم يحضى بأهتمام رغم أن هو مفتاح الحل أغلب مشاكل الأقتصادية و الأجتماعية التي يعاني منها العراق . أذ ترجع بشكل كبير الى عقد التسعينات لأسباب تتعلق بأنخفاض مستوى النشاط الأقتصادي بشكل عام . فضلاً عن بعض الأجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعلقة بأيقاف الدعم الحكومي ومنع المصانع الصغيرة التي تستخدم المواد الاولية مستوردة او داخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية . كالسكر والدقيق بأضافة الصعوبة للحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات التي تفاد منها . وأصبحت غير مؤهلة للأستمرار في العملية الأنتاجية . فقد تخفضت القيمة المضافة بأسعار من١٢٧٨ مليون دينار عام (١٩٩٧) الى

٤٧٢ مليون عام (١٩٩٩) ثم بدأت بالأرتفاع في ضوء بعض الدعم المقدم بتلك الصناعات لتصل قيمة مضافة بالأسعار ثابتة الى ٧٤٧ مليون دينار عام (٢٠٠١)

إما في مرحلة ما بعد (٢٠٠٣) وأنفتاح الأقتصاد العراقي على العالم الخارجي . فقد وضع القطاع الصناعي أمام تحدي جديد . وهو عدم القدرة على تقلم مع تبديل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية ولاسيما في ظل واقع أقتصاد العراقي الذي يتم بتخلف ويعاني من العديد من المشاكل والمعوقات . وأن السبب الرئيسي لعدم قدرة قطاع الصناعات الصغيرة في العراق من دخول في المنافسة العالمية . هو أن تلك الصناعات نشأت في ظل أمرين مهمين :

أولا - أن معظم منتجات تلك الصناعات كانت مخصصة للأستهلاك المحلي في أطار أستراتيجية التصنيع المعوض للواردات .

ثانياً - تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.

إما في عام (٢٠٠٠) فقد منحت الحكومة كفاءات الضريبة محددة الى أصحاب الوحدات الأنتاجية مما أدى الى زيادة عددها إما في عدد العاملين فقد نلاحظ أن عدد العاملين بدون أجر أكبر من عدد العاملين بأجر ما عدا سنة (٢٠٠٠) التي شهدة أنخفاض كبير في عدد العاملين بدون أجور وهدا أمر غير طبيعي ، أذ يفسر بعدم دقة البيانات الواردة في نشرات الجهاز المركزي للأحصاء والتكنولوجيا المعلومات تتجه أعتمادها على بيانات الهيئة العامة للضرائب وأمانة العاصمة والبلديات في المحافظة . وأن ارتفاع عدد العاملين بدون اجر يدل على فردية هذه الصناعة وكونها عائلية في اغلبها . اما بالنسبة للأنتاج ومستلزمات الانتاج بالاسعار الجارية فأن السبب لتفاوت قيمتها هو تغيرات الاسعار الناتجة من التضخم الجامح الذي مرة به الاقتصاد العراقي . اما بنسبة للقيمة المضافة هي الأخرى شهدت تفاوت بسبب تغيرات الأسعار والأجور

فضلاً من تضمنها الأجور غير المحتسبة لرب العمل التي تندمج مع الأجور في معظم الصناعات الصغيرة . اما بنسبة لمساهمات الصناعات الصغيرة في اجمالي الناتج الصناعي فقد تراوح بين (٢٦_٧٤%) بمتوسط قدره ٤٨-٤% [٩].

٢- مشاكل الصناعات الصغيرة في العراق

هناك جملة من المشاكل التي تواجه الصناعات الصعيرة في العراق . يمكن تحصيلها بالأتي :

أ - مشكلة التمويل : يشكل ضعف التمويل معرفاً رئسياً يحول تنمية الصناعات الصغيرة في العراق . أذ أن هناك صعوبات كبيره تواجه أصحاب الوحدات الأنتاجية الصغيرة لأجل الحصول القروض والتغيرات السعرية الكبيرة الناجمة عن تفاوت أسعار الصرف التي تؤدي تغير حجم الدائنية والمديونية . وضعف جهاز المصرفي وتغشى البيروقراطية والمحسوبية والرشوة بين الموظفين المصارف والمدراء الفروع .

ب - مشاكل فنية : تمثل بتخادم التكنولوجيا المستخدمة في العملية الأنتاجية وصعوبة أستبدالها بأخرى . السباب عديدة في مقدمتها . عدم وجود المعرفة والدراية ونظم الأدارة التي تراعي التغير التكنولوجي . وضعف الفرص أمام أصحاب الموحدات الأنتاجية الصغيرة في المشاركة في المعارض التجارية خارج البلد التي تنشئها تبادل الخبرات وكتساب المعلومات عن المعدات أساليب الأنتاج أكثر حداثه والقيود القانونية والمؤسسات الصارمة التي كانت تفرضها الحكومات السابقة على الأستيراد وأبرام العقود .

---

[٩]) ثائر محمود رشيد العاني ،منظمة التجارة العالمية ونعكاستها على واقع القطاع الصناعي في العراق ،الندوة الرابعة من سلسلة ندوات يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ،(جامعة بغداد ٢٠٠٥)،ص ٦٤.

ج ـ مشكلة نقص المعلومات : تعاني الصناعات الصغيرة في العراق من نقص المعلومات المتعلقة في مجال أسواق محلية والعالمية والقوانين والقرارات الحكومية مثل قانون تسجيل الشركات والحوافز والضرائب . وقوانين العمل ومصادر التمويل والرسوم الكمركية .

د ـ مشكلة التسويق : أن معظم أصحاب الوحدات الأنتاجية الصغيرة في العراق تنقصهم المكانيات والمؤهلات الازمة لنجاح وتسويق منتجاتهم . فضلاً عن نقص تمويل منتجاتهم ، فضلاً عن نقص المكانيات المادية لأقامة معارض خاصة او أقامة علاقات وأتصالات مع الأسواق الجيدة ووكالات التوزيع مما يضطرهم للأعتماد على الأسواق القريبة من مواقع المصانع بلوسائط المعتمدين على أساليب البدائية في التسويق [١٠].

هـ ـ التنافسية العالمية : تعاني الصناعات الصغيرة في العراق من التنافسية العالمية وأغراق الأسواق المحلية بالسلع الرخيصة غير المطابقة للمواصفات او المقلدة ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣) عندما رفع جميع أنواع الرسوم الكمركية لمدة عام كامل ومن ثم عادتهما بنسبه (٥%) مع أعفاء الأغذية والملابس جاهزة [١١]. فقد أثبتت أحد الدراسات أن المنافسة من قبل الصناعات المحلية الأكثر تطوراً ومحدوده بسبب وجود سوق لكل نوع من السلع وأعتماداً على سعرها . إما لمنافسة العالمية فأنها تؤثر بشكل كبير في عمل هذه الصناعات وقد وصل عدد كبير منه الى حد الأغلاق كالصناعات البلاستيكية [١٢]. وصناعة المنسوجات .

---

[١٠]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،العروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغيرة من اجل تخفيض وطاة الفقر في المناطق الريفية في منطقة الانسكو ،ص ٣٢.

[١١]) محمد محروس اسماعيل ،ص ٢٢٢.

[١٢])المصدر نفسه ،ص ٢٢٣.

و ـ التشتت الجغرافي الصناعات الصغيرة : عدم وجود تنظيمات مسؤلة عن توجيه المستثمرين للصناعات الصغيرة التي يمكن أقامتها طبقاً للميزة نسبيه ودراسات الجدوى الأقتصادي[١٣] .

ي ـ عدم وجود مركز البحوث والتدريب التي لها دور مهم في رفع كفاءة اليد العاملة وتقديم الخدمات الأستشارية لتحسين جودة المنتج [١٤].

المصدر :

١ ـ نبيل محمد شبلي ، المصدر السابق ، ص٧

٢ ـ كاظم البطاط ، صفاء الموسوي ، المصدر السابق ، ص٣١

٣ ـ لجنة الوكالات العامة لتطوير المؤسسات الصغيرة محدد سابقاً ، ص١

د ـ الخدمات التسوقية : يبين الجدول الأهمية الكبيرة لخدمات التسوقية بين المرحلى الأولى والثانية . أذ أن r12 يساوي ٠،٩٢ وذلك بسبب حاجة المنتجين الى معرفة تفاصيل العملية التسوقية الخاصة بمنتجاتهم . في حين تنخفض هذه النسبه بين المرحلى الثانية والثالثة r23 لتصل الى ٠،٧٥ بسبب تنامي المعرفة في أثناء الدخول في عملية الأنتاجيةالفعلية ، إما عن درجة الأرتباط الخاصة بالمرحلى الأولى والثالثة r13 فنلاحظ أنخفاظ كبير في الطلب على هذه الخدمات بسبب المعرفة شبة التامة بالمنافذ التسوقية ولأجراءات الأخرى المتعلقة بها .

---

[١٣]) ثائر محمود رشيد العاني ،المصدر السابق ،ص ٧٨-٧٩.

[١٤])المصدر نفسه ،ص٧٠.

٣- بناء حاضنات الاعمال وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق

شهد العراق حالة من التحول الاقتصادي الشامل والناشيء عن التغير السياسي الذي رسمت معالمه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الحين يحاول صناع القرار السياسي والاقتصادي في العراق رسم معالم الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العراقي المدمر وتحويله باتجاه اقتصاد السوق عبر برنامج للتغيير الاقتصادي بعد ان اوصلت به السياسات السابقة للنظام من حروب متتالية وحصار اقتصادي وما اعقبها من احتلال وعمليات سلب واستنزاف لمعظم الموارد الاقتصادية المادية والبشرية فضلا عن حالة التفكك المنظم للبنى الارتكازية والفساد المالي الذي تفاقم بعد ٢٠٠٣ نتيجة الفراغ السياسي والقانوني والرقابي وهذا أدى الى أن يقف الاقتصاد العراقي بجانب الاقتصادات المتخلفة من حيث تزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة واتساع المديونية .

أن القطاع الخاص في العراق لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دورا بارزا في عملية أعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي حيث كانت اغلب السياسات الاقتصادية تتأرجح بين اسلوب الرأسمالي والاشتركي مع الاخذ بشكل أكيد الاسلوب الاشتراكي وهيمنة القطاع العام وخاصة عن القطاع الصناعي الذي تم توظيفه للصناعات الحربية اكثر من عقدين ورافقها الحصار الاقتصادي ادى الى حدوث اثار وكلف تحملها الاقتصاد العراقي وهو لايزال في بدايات التحويل الى اقتصاد السوق والمتمثلة بالتطورالمحدود الذي طرأ على أن معدل نمو الناتج المحلي والأجمالي إذ حقق (٥%) طول المدة الممتدة (١٩٩٧-٢٠٠٥) بأستثناء عام ٢٠٠٣ الذي أنخفض فيه الناتج المحلي الأجمالي بنسبة ٣٣% بسبب الحرب وتوقف النشاط الأقتصادي .

ونتج عن هذا الأنخفاض في الناتج أرتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق له حيث وصلت على سبيل المثال الى ٢٠٠٠% بالنسبة للمحروقات والوقود ، كما أرتفعت أسعار السلع الغذائية والأيجارات والعقارات الى ١٠٠% - ١٥٠% .

وتشير الحسابات القومية الى أعتماد الأقتصاد في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ولحد لأن على قطاع النفط وحده حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي ٦٣% إما بالنسبة مساهمة قطاع الزراعة او ٧،١% ونسبة مساهمة قطاع الصناعة ١،٥% وهذا الأنخفاض في نسبة قطاع الزراعة والصناعة وارتفاع نسبة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الأجمالي أدى الى حدوث اختلال في كمية الانتاج والذي يؤدي بصورة تلقائية الى حدوث اختلال في توزيع قوة العمل في المجالين الكمي والنوعي حيث ارتفعت معدلات نمو قوة العمل في قطاع الخدمات بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح ٧٠،٣% من اجمالي القوى العاملة في حين نسبة قطاع الصناعة والزراعة ٩٧% او ٢١% على التوالي من اجمالي القى العاملة لالأضافة الى أن القرارات التي جاء بها الحاكم المدني (بريمر) زادت من الوضع المتأزم بالغاء وزارتي الدفاع والأعلام وهيئة التصنيع العسكري وحل جميع التشكيلات الأمنية والمسلحة ليرفع البنك عدد العاطلين عن العمل ففي مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ زادت البطالة بشكل كبير وصلت الى نقطة حرجة في مسار الاقتصاد وتهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي للفرد والاسرة العراقية اظهرت نتائج المسح التشغيل والبطالة التي قامت به وزارة التخطيط الذي نفذ في عام ٢٠٠٣ وإن معدل البطالة الاجتماعية بحدود٥١% وقد تراجع هذا المعدل بشكل ضعيف عام ٢٠٠٥ ليصل الى حدود ٤٩،٤ وهنا لا بد الى الاشارة الى ما ينتج عن البطالة من أثار وكلف أقتصادية أجتماعية متمثلة بأرتفاع معدلات الفقر وعمالة الاطفال والجريمة وغيرها.

ورغم أهمية المشاريع الصغيرة الخاصة في مواجهة الكثير من الكلف الاقتصادية والاجتماعية لما يتميز به من خصائص فأن السمة الغالبة لها في الدول النامية بشكل عام وفي العراق يشكل خاص هي أنها تعمل في أنشطة تقليدية تفتقر الى الكفاءة والفاعلية وفي الوقت الذي تعاني فيه أغلب هذه المنشئات الصغيرة من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلي فقد واجهت المشاريع الصغيرة في العراق العديد من التحديات عرقلة أدانها والمتمثلة بالمعوقات العامة والتي من ضمنها القيود المتعلقة بالوصول الى المدخلات والائتمان والعمالة وأسواق التكنولوجيا المعلومات ونقص الانظمة التدريب المهني والتعليمي فضلاً عن سياسات الاالاستيراد والتصدير والضرائب وأدارتها ... الخ .

وهناك معوقات تحويلية وهي عدم توفر المواد المالية بسبب عدم قدرة أورغبة المصارف العراقية الى تقديم القروض المطلوبة لهذه المنشئات بسبب عدم وجود ضمانات عقارية لدى ملاك المنشئات او التقلبات في سعر الصرف الدينار العراقي دفعت المصارف التقصير اجال القروض التي تقدمها بالاضافة الى توظيف السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف في حولات الخزينية .

والانجاح أي أستراتيجية لأنتشال الأقتصاد العراقي من كلف تعمق حدة أختلالاته فأن المعالجة تكون في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة ، ولابد أن يرافق هذهِ الأستيراتيجية أيماناً بأن هذهِ المشاريع مصدر لقوة الأقتصاد وتنميته ، وجعل المشاريع الصغيرة في مقدمة أولويات السياسة الأستعمارية يوصفها الأسلوب الذي يحقق نمواً سريعاً وواسعاً في صفوف قطاعات الشعب كافة كما حدث في الصين والهند وقد أولت الحكومة العراقية أجتماعاً بالمشاريع الصغيرة من خلال برنامج القروض الصغيرة والذي أرتبط بالجانب الأجتماعي التأهيلي أكثر من كونهِ برنامجاً يشكل قيمة

مضافة الى الدخل القومي وهنا لابد أن يكون أسلوب دعم وتنمية المشاريع الصغيرة من خلال أنشاء بنية قانونية مالية ، فنية ، أدارية تتولى تنظيم المشاريع الصغيرة وتطويرها ضمن أطار آلية حاضنات الأعمال ولابد أن تكون المشاريع المنتمية للحاضنة تقوم على أساس أسهام رأس المال مع الحاضنة في الربح والخسارة ريثما تستقر اوضاع المشروع تماماً مالياً وأدارياً وتسويقياً تم أستقلالها بالملكية والأدارة . أن هذه الشراكة تحمل مسؤولية نجاح المشروع توطن في نفس المستفيد ثقة والأطمئنان على أن ذالك مجازفة وهناك من يسانده ويدعم مشروعة حتى النجاح بشرط أن يكون المستفيد قد أجتاز دورة تأهيلية في المجالات الأدارية والتسويقية وفقاً آلية حاضنات الأعمال ، ويمكن الأستفادة من التجارب العلمية في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال مثل التجربة الصينية والتي ثبتت نجاحها في هذا المجال في تحقيق أهداف أقتصادية اجتماعية من خلال تقديم حزمة متكاملة في الخدمات الأدارية والمالية والتكنولوجية والمعلومات التسويقية للمشروع الصغير لتجاوز كل الصعوبات والعقبات التي تواجهة في بداية الأنشاء وخاصة في دولة مثل العراق تمتلك كل القومات في بناء حاضنات الأعمال والمتمثل بالأتي:

١ ـ القبول المجتمعي :

بعد قبول الحاضنة مجتمعياً وأكتساب الثقة بالحاضنة أحد المقومات الأساسية لنجاح عمل الحاضنة ، أذ لابد من أفتتاح المجتمع بأن عمل الحاضنة هو أنعكاس لأهدافهم الأقتصادية والأجتماعية من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة وأن تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال أنشاء شيكات متخصصة لترويج عمل

الحاضنة وقد أثبتت أحدى الدراسات والتي تم أخذ عينة عشوائية تتكون من ٤٠ وحدة أنتاجية صغيرة في محافظة كربلاء قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعد وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الأنتاجية في العراق وقد أضهرت النتيجة الأستبيانية أن نسبة المرافقة والقبول المجتمعي هي ١٠٠%

٢- ملكية الحاضنة :

ولغرض نجاح مشروع الحاضنة في العراق لابد أن يكون ذات ملكية عامة تهدف الى ترويج وحدات أنتاجية ناجحة تحقق التنويع الأقتصادي وتخلق فرص عمل للعاطلين ، فضلاً عن تعزيز التكنولوجيا في المنطقة الجغرافية الموجودة فيها ، وهنا لابد أن تتدخل الدول بصورة مباشرة من خلال أمتلاك الحاضنات أذ أنه٬ ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص أن يبدأ منها ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الأساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء والوقود اللذان يمثلان أهم المدخلات في نشاط المشاريع الصغيرة وقد أثبتت نفس الدراسة السابقة أن ٥٠% من أصحاب الوحدات الأنتاجية الصغيرة يفضل أمتلاك الدولة لحاضنة الأعمال حيث يرون الجدية في حل مشاكلهم و ١٠% يفضلون قيام قطاع الخاص لسهولة الأجراءات والأبتعاد عن البروقراطية أما ٢٠% فيفضلون أن تكون المبادرة ذات طابع مختلط لتحقيق المزج بين الخبرة القطاع الخاص وأمكانية الدولة[١٥].

[١٥]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الاسكو،مبادرات بناء القدرات تكنولوجيا خلال القرن العشرين،ص٢٦.

٣- موارد بشرية ومالية

ان دولة مثل العراق وما تتمتع به من امتلاك موارد مالية نفطية ضخمة وموارد بشرية وذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين واداريين وهم من اعداد العاطلين عن العمل بسبب قرارات الادارة الامريكية في العراق بحل بعض الوزارات والهيئات بعد أحداث عام ٢٠٠٣ مثل تصريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءة عالية ،حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني أنشاء الحاضنات فضلا عن وجود مبان ضخمة متروكة دون استغلال بالامكان استغلالها كبنى للحاضنات.

٤- جامعات ومعاهد ومراكز البحوث

يمتلك العراق بنى متمثلة بالجامعات الحكومية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث ومعاهد ومن اجل تحويل البحوث من المختبرات الى الحيز العملي والتطبيقي ،كما ان هناك عددا كبيرا من الجامعات تمتلك كليات واقسام فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات وحسب تطبيق المعايير العالمية في ضرورة أنشاء جامعة واحدة لكل مليونين من السكان فان وجود اكثر من ٢٠ جامعة ومالايقل عن(٣) من المعاهد التكنولوجية ،وهذا يدل على وجود فائض في عدد الجامعات يساعد ذلك على القيام بالاشراف على منظومة من الحاضنات في العراق[١٦].

[١٦]) المجلة العراقية للعلوم ،السنة السابعة ،العدد الثاني والعشرين ،٢٠٠٩.

قائمة المصادر :

١ـ ميسر أبراهيم أحمد الجبوري ،د. معن وعدالله المعاضيدي ،جامعة الموصل ، **نموذج مقترح الحاضنة عراقية للأعمال والتقانة** .

الأدارة الأستراتيجية

٢ ـ د.عبدالله سعيد الهاجري ، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت** ١٤أكتوبر في الجمهورية التونسية .

٣ ـ منى رضوان النخالة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة** ، مقدم الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنفد بالكلية التجارة في الجامعة الأسلامية في الفترة ما بين ٢٤ ـ ٢٥ أبريل ٢٠١٢

٥ ـ نبيل محمد الشبلي (٢٠٢) ،**نموذج مقترح لحاضنات الاعمال في السعودية ورقة عمل مقدمة الى ندوة . واقع ومشكلات المنشأ الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** ،الغرفة التجارية في الرياض ٨ـ٢٠٠٢/١٠/٩

٦ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، **القروض الصغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة من اجل تخفيف وطاه الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكو** .

٧ـ محمد محروس اسماعيل، ثائر محمد رشيد العاني ،تقرير حول القروض الصغيرة وتمويل المشاريع.

٨ـ محمد علي موسى المعموري ، **اعادة اعمال العراق الفرص والتحديات الندوة الاولى من السلسلة التي يقيمها مكتب استثمار في كلية الادارة والاقتصاد**، جامعة بغداد ٢٠٠٥.

٩ـ كاظم البطاط ، د. صفاء الموسوي ، **قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحوى قبول حاضنات الاعمال** ، بحث غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ٢٠٠٧ .

١٠ ـ **تقرير لجنة الوكلاء العامة المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة** .

١١ـ **المجلة العراقية للعلوم ،السنة السابعة ،العدد الثاني والعشرين ،٢٠٠٩.**

١٢ـ **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الاسكو،مبادرات بناء القدرات تكنولوجيا خلال القرن العشرين**